مصر بخير.. ما بقيت الكتيبة العمالية بخير

د.م. نادر رياض

فى عصر الأزمات يبرز الدور المحورى لترابط أطراف الكتيبة الصناعية فيما يسمى التلاحم فى مواجهة الأزمات،فليس هناك ثمة خلاف أو اختلاف فى المنظومة الصناعية الحديثة على أن رأس المال البشرى الذى قوامه العامل والأسطى والمهندس والمدير هو العنصر الأهم والحاكم والذى يبنى عليه طموحات المؤسسة فى تحقيق أهدافها وما يتخطى ذلك من استثمار النجاح لتحقيق المزيد من النجاح وهو أثمن ما تقتنيه أى مؤسسة صناعية والتى يترسخ لديها على مر الخبرات والسنين مفهوم الاقتناء لرأس المال البشرى من واقع التنمية المستدامة والارتقاء به صعودا على السلم المهنى والوظيفي.

ويخطئ من يظن أن العمالة البشرية فى المجتمع الصناعى هو أمر ثانوى أو تكميلى يمكن استدعاؤه فى أى لحظة والاستغناء عنه واستبداله بآخر بنفس السهولة.وواقع الأمر أن رأس المال البشرى المتمثل فى العمالة هو أهم مكون فى الهرم الصناعى إذ أنه معامل الأمان فى استقرار منظومة العمل والحفاظ على الآلات وتداول منظومة الجودة والارتقاء بها وتطويرها،ومن ذلك فان العامل هو عنصر الأمان الرئيسى الذى يحافظ على الآلة والخامة وجودة المنتج وسياسة المؤسسة فى التطور والارتقاء.

هذا الأمر فى حد ذاته يدحض بشدة ما تناولته بعض الأقلام الغير متعايشة مع حقائق الأمور والتى تستعطف أصحاب الصناعات للحفاظ على عمالهم وعدم الاستغناء عنهم فى زمن الأزمة الاقتصادية التى تجتاح بلدان العالم جراء وباء كورونا،إذ أن الصناعة تختلف عن باقى الأنشطة الاقتصادية بالإيمان الراسخ من أن العامل الكفء هو رأس مال قابل للتنمية والارتقاء المهنى وفيه تكمن أسرار التكنولوجيات المتطورة وفن التعامل مع الآلة وإدارة منظومة الجودة وفى فقدان هذا العامل ينهار جزء أساسى من المنظومة،ناهيك عن انتقال الخبرة المكتسبة لهذا العامل للانتقال لنشاط منافس

ومن هنا أصبح الهدف الأسمى للمؤسسة الصناعية أن تعنى بالتنمية البشرية لرأسمالها البشرى دفعاً به إلى المراحل الأعلى من درجات المنظومة البشرية تحقيقاً لأهداف المؤسسة المستقبلية.

وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التى تتداولها المؤسسة الصناعية كمدخل لقياس تطورها الاقتصادى من سنة لأخرى ومنها معدل زيادة الإنتاج السنوي، معدل دوران المخزون خلال العام قيمة رأس المال العامل ومعدل دورانه خلال العام، متوسط تطور إنتاج العامل من عام لعام إنتاجية الجنيه/أجر ومقارنة ذلك بالأعوام السابقة، قيمة ميزانية البحوث والتطوير ومدى كفايتها لتحقيق طموحات مستقبلية – تطور الأصول وحقوق الملكية وأيضاً احتياجات القدرة التنافسية من التمويل استكمالاً لأدواتها بالسوق المحلية الداخلية وكذا التوجه التصديرى للسوق العالمية وما يحتاجه ذلك من استيفاء لمنظومة الجودة والمنافسة السعرية وأيضاً خدمات ما بعد البيع للأسواق الخارجية وجميعها أمور تعتبر قاسماً مشتركاً يجتمع حولها رجال الصناعة بلا ملل فى اجتماعاتهم المشتركة.

وما يعنينا فى هذا المقام إنما البحث عن العنصر الأهم الحاكم فى تطور المنظومة الصناعية ألا وهو العمل على رفع إنتاجية العامل بتوفير كل ما يلزم لذلك من إمكانات وبذلك يتحقق للعامل إمكانية زيادة دخله ممولاً من عائد إنتاجيته وهو الأمر الذى ينعكس على المؤسسة فى زيادة إنتاجيتها وحصتها التسويقية من السوق مما يحقق اتفاق مصالح قائم ومباشر ومستمر بين مصلحة العامل ومصلحة المؤسسة محققاً بذلك ليس فقط الرابطة المادية وإنما أيضاً الرابطة المعنوية التى قوامها الولاء والانتماء للمؤسسة حيث يشعر العامل بأنه شريك رئيسى فى نجاح المؤسسة. بمعنى أن واجب المؤسسة الحديثة هو أن تحرص على العامل باعتباره أحد عناصر رأس المال وتنميته وتزيد من مهاراته وتعلى من درجة رضائه المادى والمعنوى دون أن تغفل أن تمويل ذلك سيخرج من عباءة زيادة إنتاجية الفرد.

فإذا كنا نعلم أننا كمدراء وقادة للمنظومة الصناعية كل داخل مؤسسته الصناعية أن طموحات العامل تحدو به أن يتوقع زيادة الدخل كل عام،وكانت الإدارة تعلم أنه فى الحفاظ على تلك العمالة عالية التدريب والتقنية ضماناً لاستمرار نجاح المؤسسة وتثبيتاً لأقدامها فى السوق ومدعاة لزيادة نصيبها التسويقي،فماذا هى فاعلة للحفاظ على تلك العمالة دون الإخلال بمعادلة الاحتفاظ بعناصر التكلفة داخل حدودها المقبولة،ومن أين تستطيع توفير الزيادة المستمرة فى الدخل التى تقابل طموحات العاملين دون الإخلال بالمنظومة الاقتصادية..الإجابة عن ذلك تكمن فى زيادة إنتاجية الفرد بتوفير أدوات زيادة الإنتاج دون الإفراط فى زيادة أعداد العمال.

على سبيل المثال فى مجال المناولة فإن أدوات المناولة الحديثة من روافع وأوناش وسيور ناقلة للحركة تحمل الإنتاج فيما قبل وبعد كل عملية إنتاجية هى من الأمور التى من شأنها رفع إنتاجية الفرد وتحجيم زيادة العمالة غير المطلوبة والتى قد توظف كعمال درجة ثانية أو ثالثة من شيالين وعتالين وعمال نقل ومناولة وهى أمور غير واردة بمفاهيم الإدارة الحديثة.

أما من ناحية رفع القدرة الإنتاجية باستعمال درجة أعلى من الميكنة الأوتوماتيكية فهو الوجه الآخر من الصورة المثلى لزيادة الإنتاج وانتظام وقع العمل ألا وهو تحويل المكابس إلى مكابس آلية والمخارط إلى مخارط آلية وتحويل عمليات اللحام إلى منظومة تحكمها مكونات التحكم الآلى من عناصر روبوت اللحام الذى يستعمل درجة أعلى من الذكاء والتحكم الاصطناعى المأمون فى إطار هذا أو ذاك سيقتضى الأمر الرفع التدريجى من مهارات العمالة الفنية لتستطيع التحكم والتخطيط والبرمجة لهذه المعدات الحديثة،وبالتالى ترفع من قدرات العامل الفنى ليتساوى مع زميله الأوروبى بعد أن أصبح مؤهلاً ومستحقاً لزيادة الدخل عاماً بعد عام وتمويل ذلك من وعاء زيادة الإنتاجية للفرد.

مما سبق فإنه يمكن أن نخلص إلى أن منظومة نجاح المؤسسة الصناعية تبدأ من العمل على زيادة إنتاجية الفرد بكل ما يحويها هذا المفهوم من مدخلات ومخرجات اقتصادية وفنية وينتهى به أيضاً. يبقى فى النهاية أنه لن يبنى مصر غير المصريين وتحية إعزاز وتقدير لفرسان الإنتاج فى كل موقع عمل الذين كانوا وسيظلون فى أول الصفوف للذود عن الوطن متى دعا الداعي،فهنيئاً لمصر بعمالها الأوفياء فى عيدهم.

■ رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى
www.naderriad.com

جريدة الاهرام بتاريخ 2020/5/3

مصر بخير... ما بقيت الكتيبة العمالية بخير

د. نادر رياض

ليس هناك ثمة خلاف أو اختلاف في المنظومة الصناعية الحديثة على أن رأس المال البشرى الذي قوامه العامل والأسطى والمهندس والمدير هو العنصر الأهم والحاكم والذي تبنى عليه طموحات المؤسسة في تحقيق أهدافها وما يتخطى ذلك من استثمار النجاح لتحقيق المزيد من النجاح. ومن هنا أصبح الهدف الأسمى للمؤسسة الصناعية أن تعنى بالتنمية البشرية لرأسمالها البشرى دفعاً به إلى المراحل الأعلى من درجات المنظومة البشرية تحقيقاً لأهداف المؤسسة المستقبلية.

وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تتداولها المؤسسة الصناعية كمدخل لقياس تطورها الاقتصادي من سنة لأخرى ومنها معدل زيادة الإنتاج السنوي - معدل دوران المخزون خلال العام- قيمة رأس المال العامل ومعدل دورانه خلال العام- متوسط تطور إنتاج العامل من عام لعام - إنتاجية الجنيه/ أجر ومقارنة ذلك بالأعوام السابقة- قيمة ميزانية البحوث والتطوير ومدى كفايتها لتحقيق طموحات مستقبلية - تطور الأصول وحقوق الملكية وأيضاً احتياجات القدرة التنافسية من التمويل استكمالاً لأدواتها بالسوق المحلى الداخلي وكذا التوجه التصديري للسوق العالمي وما يحتاجه ذلك من استيفاء لمنظومة الجودة والمنافسة السعرية وأيضاً خدمات ما بعد البيع للأسواق الخارجية وجميعها أمور تعتبر قاسماً مشتركاً يجتمع حولها رجال الصناعة بلا ملل فى اجتماعاتهم المشتركة.

وما يعنينا هو البحث عن العنصر الأهم اللازم والحاكم فى تطور المنظومة الصناعية ألا وهو العمل على رفع إنتاجية العامل بتوفير كل ما يلزم لذلك من إمكانات وبذا يتحقق للعامل إمكانية زيادة دخله ممولاً من عائد إنتاجيته وهو الأمر الذي ينعكس على المؤسسة في زيادة إنتاجيتها وحصتها التسويقية من السوق مما يحقق اتفاق مصالح قائما ومباشرا ومستمرا بين مصلحة العامل ومصلحة المؤسسة محققاً بذلك ليس فقط الرابطة المادية وإنما أيضاً الرابطة المعنوية التي قوامها الولاء والانتماء للمؤسسة حيث يشعر العامل بأنه شريك رئيسي في نجاح المؤسسة .

بمعني أن واجب المؤسسة الحديثة هو أن تحرص علي رأسمال العامل وتنميته وتزيد من مهاراته وتعلي من درجة رضائه المادي والمعنوي دون أن تغفل أن تمويل ذلك سيخرج من عباءة زيادة إنتاجية الفرد.

فإذا كنا نعلم أننا كمدراء وقادة للمنظومة الصناعية كل داخل مؤسسته الصناعية أن طموحات العامل تحدو به أن يتوقع زيادة الدخل كل عام،وكانت الإدارة تعلم أنه في الحفاظ علي تلك العمالة العالية التدريب والتقنية ضماناً لاستمرار نجاح المؤسسة وتثبيتاً لأقدامها في السوق ومدعاة لزيادة نصيبها التسويقي،فماذا هي فاعلة للحفاظ علي تلك العمالة دون الإخلال بمعادلة الاحتفاظ بعناصر التكلفة داخل حدودها المقبولة،ومن أين تستطيع توفير الزيادة المستمرة في الدخل التي تقابل طموحات العاملين دون الإخلال بالمنظومة الاقتصادية..الإجابة عن ذلك تكمن في زيادة إنتاجية الفرد بتوفير أدوات زيادة الإنتاج دون الإفراط في زيادة أعداد العمال.

علي سبيل المثال.في مجال المناولة فإن أدوات المناولة الحديثة من روافع وأوناش وسيور ناقلة للحركة. تحمل الإنتاج فيما قبل وبعد كل عملية إنتاجية هي من الأمور التي من شأنها رفع إنتاجية الفرد وتحجيم زيادة العمالة غير المطلوبة والتي قد توظف كعمال درجة ثانية أو ثالثة من شيالين وعتالين وعمال نقل ومناولة وهى أمور غير واردة بمفاهيم الإدارة الحديثة . أما من ناحية رفع القدرة الإنتاجية باستعمال درجة أعلي من الميكنة الأوتوماتيكية فهو الوجه الآخر من الصورة المثلي لزيادة الإنتاج وانتظام وقع العمل ألا وهو تحويل المكابس إلي مكابس آلية والمخارط إلي مخارط آلية وتحويل عمليات اللحام إلي منظومة تحكمها مكونات التحكم الآلي من عناصر روبوت اللحام الذي يستعمل درجة أعلي من الذكاء والتحكم الاصطناعي المأمون، في إطار هذا أو ذاك سيقتضي الأمر الرفع التدريجي من مهارات العمالة الفنية لتستطيع التحكم والتخطيط والبرمجة لهذه المعدات الحديثة ،وبالتالي ترفع من قدرات العامل الفني ليتساوي مع زميله الأوروبي بعد أن أصبح مؤهلاً ومستحقاً لزيادة الدخل عاماً بعد عام وتمويل ذلك من وعاء زيادة الإنتاجية للفرد. مما سبق فإنه يمكن أن نخلص إلى أن منظومة نجاح المؤسسة الصناعية تبدأ من العمل علي زيادة إنتاجية الفرد بكل ما يحويها هذا المفهوم من مدخلات ومخرجات اقتصادية وفنية وينتهي به أيضاً.

يبقى في النهاية أنه لن يبنى مصر إلا المصريون وتحية إعزاز وتقدير لفرسان الإنتاج في كل موقع عمل الذين كانوا وسيظلون في أول الصفوف للذود عن الوطن متى دعا الداعي ، فهنيئاً لمصر بعمالها الأوفياء في عيدهم.

■ رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى

جريدة الاهرام (صفحة 12) 2018/5/1

مصر بخير.. ما بقيت الكتيبة العمالية بخير

بقلم :

د. م. نادر رياض

www.naderriad.com

تحية إعزاز وتقدير لإبراهيم محلب ابن البلد - الصنايعى رئيس الوزراء الذى استطاع أن يمد جسور الثقة للكتيبة العمالية فتتجاوب مع مبادلة حسن نواياه بنوايا أفضل، فها هو الحوار الوطنى قد أثمر ثماراً وطنياً وحدت شتات الرأى وأعادت الرشد ليحل محل الاختلاف وأعلت من شأن الشعور الوطنى الذى لم نشك لحظة فى أنه متواجد بقوة فى وجدان الكتيبة العمالية، فها هى ذى مصر تعلو ولا يعلى عليها بفضل سواعد ووطنية عمال مصر.

وإن كان ميثاق الشرف قد جاء اليوم ليخط سطوراً من الولاء والوفاء والوطنية لمصر الغالية إلا أن هذا الميثاق فى واقعه يثبت ما هو ثابت ويقر بما هو واقع من أن عمال مصر كانوا وسيظلون فى أول الصفوف للذود عن الوطن متى دعا الداعي، فهنيئاً لمصر بعمالها الأوفياء.

ومع تسليمنا بأنه ليس هناك ثمة خلاف أو اختلاف فى المنظومة الصناعية الحديثة على أن رأس المال البشرى الذى قوامه العامل والأسطى والمهندس والمدير هو العنصر الأهم والحاكم والذى يبنى عليه طموحات المؤسسة فى تحقيق أهدافها وما يتخطى ذلك من استثمار النجاح لتحقيق المزيد من النجاح من هنا أصبح الهدف الأسمى للمؤسسة الصناعية أن تعنى بالتنمية البشرية لرأسمالها البشرى دفعاً به إلى المراحل الأعلى من درجات المنظومة البشرية تحقيقاً لأهداف المؤسسة المستقبلية.

موجز هذا الأمر ان ارتقاء ورفعة المؤسسة الصناعية يسير يداً بيد مع الارتقاء بالمستوى الفنى والإبداعى وأيضاً الانضباطى لجميع أفراد المؤسسة دون أن نغفل ما يصاحب ذلك من تحقيق طموحات الفرد فى زيادة الدخل ومردوده على الأسرة والطفل والمجتمع المحيط.

وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التى تتداولها المؤسسة الصناعية كمدخل لقياس تطورها الاقتصادى من سنة لأخرى منها معدل زيادة الإنتاج السنوى معدل دوران المخزون خلال العام قيمة رأس المال العامل ومعدل دورانه خلال العام متوسط تطور إنتاج العامل من عام لعام إنتاجية الجنية أجر ومقارنة ذلك بالأعوام السابقة قيمة ميزانية البحوث والتطوير ومدى كفايتها لتحقيق طموحات مستقبلية- تطور الأصول وحقوق الملكية وأيضاً احتياجات القدرة التنافسية من التمويل استكمالاً لأدواتها بالسوق المحلى الداخلى وكذا التوجه التصديرى للسوق العالمى وما يحتاجه ذلك من استيفاء لمنظومة الجودة والمنافسة السعرية وأيضاً خدمات ما بعد البيع للأسواق الخارجية وجميعها أمور تعتبر قاسماً مشتركاً يجتمع حولها رجال الصناعة بلا ملل فى اجتماعاتهم المشتركة.

وما يعنينا فى هذا المقام إنما البحث عن العنصر الأهم اللازم والحاكم فى تطور المنظومة الصناعية ألا وهو العمل على رفع انتاجية العامل بتوفير كل ما يلزم لذلك من إمكانيات وبذا يتحقق للعامل إمكانية زيادة دخله ممولاً من عائد إنتاجيته وهو الأمر الذى ينعكس على المؤسسة فى زيادة إنتاجيتها وحصتها التسويقية من السوق مما يحقق اتفاق مصالح قائم ومباشر ومستمر بين مصلحة العامل ومصلحة المؤسسة محققاً بذلك ليس فقط الرابطة المادية وإنما أيضاً الرابطة المعنوية التى قوامها الولاء والانتماء للمؤسسة حيث يشعر العامل أنه شريك رئيسى فى نجاح المؤسسة.

بمعنى أن واجب المؤسسة الحديثة هو أن تحرص على رأسمال العامل وتنميته وتزيد من مهاراته وتعلى من درجة رضائه المادى والمعنوى دون أن تغفل أن تمويل ذلك سيخرج من عباءة زيادة إنتاجية الفرد.

فإذا كنا نعلم أننا كمدراء وقادة للمنظومة الصناعية كل داخل مؤسسته الصناعية أن طموحات العامل تحدو به أن يتوقع زيادة الدخل كل عام، وكانت الإدارة تعلم أنه فى الحفاظ على تلك العمالة عالية التدريب والتقنية ضماناً لاستمرار نجاح المؤسسة وتثبيتاً لأقدامها فى السوق ومدعاة لزيادة نصيبها التسويقي، فماذا هى فاعلة للحفاظ على تلك العمالة دون الإخلال بمعادلة الاحتفاظ بعناصر التكلفة داخل حدودها المقبولة، ومن أين تستطيع توفير الزيادة المستمرة فى الدخل التى تقابل طموحات العاملين دون الإخلال بالمنظومة الاقتصادية.. الإجابة على ذلك تكمن فى زيادة إنتاجية الفرد بتوفير أدوات زيادة الانتاج دون الإفراط فى زيادة أعداد العمال.

على سبيل المثال فى مجال المناولة فإن أدوات المناولة الحديثة من روافع وأوناش وسيور ناقلة للحركة تحمل الإنتاج فيما قبل وبعد كل عملية إنتاجية هى من الأمور التى من شأنها رفع إنتاجية الفرد وتحجيم زيادة العمالة غير المطلوبة والتى قد توظف كعمال درجة ثانية أو ثالثة من شيالين وعتالين وعمال نقل ومناولة وهى أمور غير واردة بمفاهيم الإدارة الحديثة.

أما من ناحية رفع القدرة الإنتاجية باستعمال درجة أعلى من الميكنة الأوتوماتيكية فهو الوجه الآخر من الصورة المثلى لزيادة الإنتاج وانتظام وقع العمل ألا وهو تحويل المكابس إلى مكابس آلية والمخارط إلى مخارط آلية وتحويل عمليات اللحام إلى منظومة تحكمها مكونات التحكم الآلى من عناصر روبوت اللحام الذى يستعمل درجة أعلى من الذكاء والتحكم الاصطناعى المأمون فى إطار هذا أو ذاك سيقتضى الأمر الرفع التدريجى من مهارات العمالة الفنية لتستطيع التحكم والتخطيط والبرمجة لهذه المعدات الحديثة، وبالتالى ترفع من قدرات العامل الفنى ليتساوى مع زميله الأوروبى بعد أن أصبح مؤهلاً ومستحقاً لزيادة الدخل عاماً بعد عام وتمويل ذلك من وعاء زيادة الإنتاجية للفرد.

مما سبق فإنه يمكن أن نخلص الى أن منظومة نجاح المؤسسة الصناعية تبدأ من العمل على زيادة إنتاجية الفرد بكل ما يحويها هذا المفهوم من مدخلات ومخرجات اقتصادية وفنية وينتهى به أيضاً.

● عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية

[مقال]

د.نادر رياض

مصر بخير.. ما بقيت الكتيبة العمالية بخير

في عصر الأزمات يبرز الدور المحوري لترابط أطراف الكتيبة الصناعية فيما يسمى التلاحم في مواجهة الأزمات،فليس هناك ثمة خلاف أو اختلاف في المنظومة الصناعية الحديثة على أن رأس المال البشرى الذي قوامه العامل والأسطى والمهندس والمدير هو العنصر الأهم والحاكم والذي يبنى عليه طموحات المؤسسة في تحقيق أهدافها وما يتخطى ذلك من استثمار النجاح لتحقيق المزيد من النجاح .

وهو أثمن ما تقتنيه أي مؤسسة صناعية والتي يترسخ لديها على مر الخبرات والسنيين مفهوم الاقتناء لرأس المال البشرى من واقع التنمية المستدامة والارتقاء به صعوداً على السلم المهني والوظيفي.

ويخطئ من يظن أن العمالة البشرية في المجتمع الصناعي هو أمر ثانوي أو تكميلي يمكن استدعاؤه في أي لحظة والاستغناء عنه واستبداله بآخر بنفس السهولة.

وواقع الأمر أن رأس المال البشرى المتمثل في العمالة هو أهم مكون في الهرم الصناعي إذ أنه معامل الأمان فى استقرار منظومة العمل والحفاظ على الآلات وتداول منظومة الجودة والارتقاء بها وتطويرها،ومن ذلك فان العامل هو عنصر الأمان الرئيسي الذي يحافظ على الآلة والخامة وجودة المنتج وسياسة المؤسسة في التطور والارتقاء.

هذا الأمر في حد ذاته يدحض بشدة ما تناولته بعض الأقلام الغير متعايشة مع حقائق الأمور والتي تستعطف أصحاب الصناعات للحفاظ على عمالهم وعدم الاستغناء عنهم في زمن الأزمة الاقتصادية التي تجتاح بلدان العالم جراء وباء كورونا،إذ أن الصناعة تختلف عن باقي الأنشطة الاقتصادية بالإيمان الراسخ من أن العامل الكفء هو رأس مال قابل للتنمية والارتقاء المهني

وفيه تكمن أسرار التكنولوجيات المتطورة وفن التعامل مع الآلة وإدارة منظومة الجودة وفى فقدان هذا العامل ينهار جزء أساسي من المنظومة،ناهيك عن انتقال الخبرة المكتسبة لهذا العامل للانتقال لنشاط منافس

ومن هنا أصبح الهدف الأسمى للمؤسسة الصناعية أن تعنى بالتنمية البشرية لرأسمالها البشرى دفعاً به إلى المراحل الأعلى من درجات المنظومة البشرية تحقيقاً لأهداف المؤسسة المستقبلية.

موجز الأمر أن ارتقاء ورفعة المؤسسة الصناعية يسير يداً بيد مع الارتقاء بالمستوى الفني والإبداعي وأيضاً الانضباطي لجميع أفراد المؤسسة دون أن نغفل ما يصاحب ذلك من تحقيق طموحات الفرد في زيادة الدخل ومردوده على الأسرة والطفل والمجتمع المحيط.

وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تتداولها المؤسسة الصناعية كمدخلاً لقياس تطورها الاقتصادي من سنة لأخرى ومنها معدل زيادة الإنتاج السنوي – معدل دوران المخزون خلال العام– قيمة رأس المال العامل ومعدل دورانه خلال العام– متوسط تطور إنتاج العامل من عام لعام – إنتاجية الجنية / أجر ومقارنة ذلك بالأعوام السابقة – قيمة ميزانية البحوث والتطوير ومدى كفايتها لتحقيق طموحات مستقبلية - تطور الأصول وحقوق الملكية وأيضاً احتياجات القدرة التنافسية من التمويل استكمالاً لأدواتها بالسوق المحلى الداخلي وكذا التوجه التصديري للسوق العالمي وما يحتاجه ذلك من استيفاء لمنظومة الجودة والمنافسة السعرية وأيضاً خدمات ما بعد البيع للأسواق الخارجية وجميعها أمور تعتبر قاسماً مشتركاً يجتمع حولها رجال الصناعة بلا ملل فى اجتماعاتهم المشتركة.

وما يعنينا في هذا المقام إنما البحث عن العنصر الأهم الحاكم فى تطور المنظومة الصناعية ألا وهو العمل على رفع إنتاجية العامل بتوفير كل ما يلزم لذلك من إمكانيات وبذا يتحقق للعامل إمكانية زيادة دخله ممولاً من عائد إنتاجيته وهو الأمر الذي ينعكس على المؤسسة في زيادة إنتاجيتها وحصتها التسويقية من السوق مما يحقق اتفاق مصالح قائم ومباشر ومستمر بين مصلحة العامل ومصلحة المؤسسة محققاً